الفصل الثاني
ملاحظات حول إجراءات الديمقراطية الدستورية

Remarks on the Procedures of Constitutional Democracy

أُحاول في هذا الفصل أن أتقصى، بصورة تمهيدية، وجهة النظر القائلة إن بعض الإجراءآت السياسية والقانونية، الخاصة بالديمقراطية الدستورية، لها قيمة أخلاقية جوهرية. ولا يكاد يكون هذا الزعم جديداً على الإطلاق[1]؛ كما أنه مُثْقل بالمصاعب. وسأكون راضياً لو استطعت وضع القليل من العلامات الفارقة، ولربما أضفت القليل أيضاً إلى ما قام به الآخرون من جهد[2].

١- مما لا شك فيه أن من الأمور المغرية أن ننظر إلى الاجراءات كما لو كانت حياديَّة. ففي مناسبات كثيرة من حياة أية مؤسسة، وكذلك عند الحديث عن المسائل العامة، يسمع المرء أن الاختلاف حول الغايات أو القِيم، حول السياسات أو الخيارات اختلاف لا نهاية له، وأن هذا الاختلاف قد يكون قاتلاً في غياب أي اجراء لترتيب الأمور. والافتراض هنا هو أن جوهر أي اجراء هو الانتظام والاضطراد؛ وأن هذا الانتظام أو الاضطراد هو نقيض النزاع وفي الوقت نفسه الضامِن لغيابه؛ وأن هذا الانتظام أو الاضطراد يتعلق بالأداء الفعَّال؛ وأن اللافعاليَّة يتم تصحيحها عن طريق التحسينات الفنيَّة؛ وأن إجراءً ما، رغم أن نتائجه، أي القرارات الناجمة عنه أو «محصلته»، هي غايات أو قِيم، يكون نفسه قد عَمِل بصورة محايدة للحصول على تلك النتائج.

أشكر الأساتذة إل إيه باب (L.A. Babb) والمرحوم إي برَس (E. Burss)، جيه ديزارد (J. Dizard)، بي أوكونيل (B. O'Connell)، وإيه سارات (A. Sarat)، زملائي في الحلقة الدراسية في أمهرست (Amherst) على كلِّ ما تعلَّمته منهم حول الموضوع العام الخاص بالديمقراطية الدستورية، كشكل سياسي وكثقافة أو كحضارة. وأسجِّل بالعرفان كذلك ما أثاره في نفسي التفكير في الإجراءات الذي استلهمته من جون رولز (Jojn Rawles) في كتابه نظرية العدالة (Theory of Justice) (كمبردج: مطبعة جامعة هارفرد، ١٩٧١). وهذا الفصل هو استكمال لوجهة نظر أبديتها في بحثٍ سابقٍ لي بعنوان «الشرعيَّة الناقصة (Imperfect Legetimacy)» ألقيته عام ١٩٧٢، وطُبع في كتاب «المجتمع المفتوح بين النظرية والتطبيق (The Open Society in Theory and practice)» تحرير دانتي جرمينو (Danty Germino) وكلاوس فون بيمي (Klaus von Beyme) (ذي هيج: مارتينوس نيجهوف، ١٩٧٤)، ص ص ١٦٤ – ٨٧.

لماذا كان التفكير في الإجراءات بهذه الطريقة من الأمور المغرية؟ إن أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو أن نسعى لإراحة أنفسنا من التعقيد أو التشابك الأخلاقي. فالإجراء فيما يبدو أنه حركته الآلية الذاتية قد يبدو وكأنه عامل غير ذاتي – أي نوع من الآلة العظيمة التي، متى ما تمَّ تفعيلها، فإنها تحقِّق مهمتها دون التدخل من قبل الشخصيَّة وكل انحرافاتها، وكل انحرافها[٣]. ويبدو هذا الإجراء وكأنه وسيلة للاختيار لا يوجد فيها أي أحد يقوم بالاختيار، مثل رَمْي النرد (زهر الطاولة) أو محاولة شيء غير عادي. نعم إن العامل الإنساني يشارك في الإجراء، ولكن ليس كعاملٍ حقيقي – بل كمجرد أداة لشيء غير إنساني، شيء خارج الإنسان. وأولئك الذين يستاؤن من القرار قد يُقال لهم إنه لا يوجد أي سبب يدعوهم للشكوى: فقد أخذوا فرصتهم، ولا لَوْم على أحد. فقد كان الإجراء حيادياً موضوعياً ولذا ينبغي قبول قراراته. ويعني رفض هذه القرارات محاولة إحلال الحزبية أو فرض القرارات وفق الأهواء محل الحياد والموضوعية، أي استقدام الفوضى الأخلاقية التي يُفترض أن الاجراء إنما كان للقضاء عليها.

ولا ينبغي أن يكون هذا النمط من التفكير ضاراً. ومع ذلك، فبقَدَر ما ظلَّ في خدمة اتفاق راسخ، فإنه يستطيع أن يكون عاملاً في إضعاف الثقة بالشعور الصحيح بالشكوى، أي يستطيع إسكات الشكوى عن طريق الزعم المضاد بالعجز. ولكن مهما تكن الاستخدامات المتحفِّظة لوجهة النظر القائلة بحيادية أو موضوعية الاجراء، إلا أن وجهة النظر ذاتها غير ملائمة، كما آمل أن أوضِّح. فإذا أردنا التخلص من التعقيد أو التشابك الأخلاقي في الإجراءات، فإننا بذلك نبحث عنها في المكان الخاطىء. وإذا كان الفشل في الاتفاق على الغايات أمراً لا يُطاق، فمن المحتَّم أن يكون لدينا ذات الشعور عندما نُعيد النظر في طبيعة الاجراءات. فالاجراءات ليست وسائل «خالية القيمة» من وسائل الإيصال بل إنها مشحونة أخلاقياً ولذلك فإنها حالات مَشْكِلة أخلاقياً من حالات النشاط.

وكبديل عن ذلك، يمكن أن يعتقد المرء أن الاجراءات هي مجرد وسائل محايدة لغايات محدَّدة تحديداً واضحاً، أي أسلوب مفيد جرى اكتشافه في ظلِّ مؤثِّر لحاجة مجرَّبة عامةَ. فهناك عمل لا بد من انجازه؛ وكل إنسان يعرف أن العمل لا بد من إنجازه. فالناس بحاجة إلى حكومة أو لا بد أن يكون هناك نظام يُحاكم فيه شخصٌ ما لافتراض ارتكابه جريمة ما. فإذا ما كانت جميع الغايات، ما عدا السلام، تبدو، في الاعتبار الأول، قابلة للطعن بصورة ميؤسة في أي مناسبة من المناسبات، هنا، وفي الاعتبار الثاني، فإن الغايات تبدو واضحة: إذ أنها تتعلق بأكثر الحاجات الإنسانية الأساسية والعامة. عندها ستُملي الظروف أي الحكومات

أو أي الأنظمة القانونية (أو أي اجراءات خاصة) ستكون هي الأفضل. والغايات ثابتة ولا تتأثَّر بالوسائل المستخدمة في تحقيقها؛ فالوسائل ليس لها هويَّة أخلاقية منفصلة ويمكن اعتمادها أو اسقاطها بدون وخز الضمير (نَدَم) أخلاقي. فليس هناك أي خطرٍ أخلاقي في مسألة اختيار الإجراءات.

ومن وجهة النظر العملية أو البراغماتية هذه، فإن الاجراءات السياسية والقانونية تبدو وكأنها لا معنى أخلاقياً متأصلاً لها. وفي الرد على وجهة النظر هذه، لا بد للمرء أن يعترف بأن الاجراءات هي وسائل، أو طرق يمكن بها أداء المهام؛ وأنها لن تكون موجودة بدون أن تكون هناك حاجة مبدئية لها، أي أن تكون هناك غاية تلوح في الأفق؛ وما لم ينظر للإجراءات على أنها قادرة على تحقيق المهام، فلربما تعرَّضت للتشويه أو لربما التخلِّي عنها تماماً. ويتفق هذا الاعتراف على أية حال بتأكيدات أخرى تقوم وجهة النظر العملية أو البراغماتية المذكورة بتجاهلها. فالاجراءات السياسية والقانونية العظيمة الخاصة بالديمقراطية الدستورية هي وسائل، ولكنها ليست مجرَّد وسائل؛ بل هي تقوم بإعادة تحديد الغايات التي تقوم على خدمتها، نظراً لأنها تتغير بتغيُّر نتائجها ذاتها وبظهور غايات جديدة ينبغي عليها الحصول عليها. فإذا جرى استدعاءُ وجودها لضرورة ما، فإنها تحوِّل هذه الضرورة إلى فرصة أخلاقية إيجابية، وفي الوقت نفسه تغيِّر من الفهم الخاص بتلك الضرورة. وقد تتسامى الاجراءات على طبيعتها الأصلية ذاتها وتصبح غايات حقيقيَّة (رغم أنها لا يمكن احتسابها إحصائياً)، أي السبب الحقيقي للمجتمع الذي توجد فيه. وبعض الاجراءات هي روح الديمقراطية الدستورية تماماً بسبب قيمتها المتأصلة فيها. وآمل أن أتمكن من توضيح كيف أن وجهة النظر البراغماتية، مثل وجهة النظر المشكوك فيها أخلاقياً، هي وجهة نظر ناقصة بصورة خطيرة.

ويمكن إعطاء أسباب أخرى لاعتبار فكرة أن الإجراءات فكرة جذَّابة. ويمكن القول بحق أن أي اجراءٍ من الاجراءات يظهر حياديةً على سبيل المثال بمعنى المحافظة على القواعد وتعزيزها بشكل غير متحيِّز في جميع الأوقات. ولا أعني بهذا أن هذه الفكرة بصورة عامة، إما أنها غير مستحسنة أو أنها تفتقد القدرة على التوجيه. بل أودُّ، بدلاً عن ذلك، أن أقاوم هذه الفكرة، وأنا على يقين أنها محصَّنة ضد عملية إبطالها أو محوها: فالإغراءات لتبنيها اغراءات قوية.

٢- عادة ما نقول إن تقييد أو تحديد سلطة الحكومة هو روح الديمقراطية الدستورية وأن الاجراءات السياسية والقانونية هي حالات ذلك التقييد (أو التحديد). وبصورة خاصة، فإن الإجراء السياسي (أي شَغْل الوظائف من خلال الانتخابات التنافسية التي تعقد

على فترات متكررة بصورة مناسبة، التي تقررها الأغلبيَّة، على أساس حق التصويت العام للبالغين) واجراء القانون الجزائي (اجراءات المحاكمة الواجبة) هما حالتان من حالات التقييد. ويبدو هذان الإجراءان هما أكثر الإجراءات أهمية في الديمقراطية الدستورية. ونستطرد لنقول إن ثمَّة حالة أخرى من حالات التقييد تمثل خاصية من خصائص الديمقراطية الدستورية: هي مَنْع الحكومة منعاً مطلقاً من التدخلٍ في بعض مجالات الحياة، مثل حرية الدين والكلام والصحافة والتجمُّع. فإذا ما أُخذت هذه التقييدات (الثلاثة) مجتمعة، فإنه يمكن تبريرها مبدئياً باسم تجنُّب الظُلم الخطير (بمعناه العام جداً). والخضوع للناخبين معناه المحافظة على متسنمي الوظائف في أفضل سلوكٍ لهم؛ وقبول الحكومة للقوانين التي ترشدها في تعاملها مع المشتبه بهم أو الذين يخرقون القوانين بالفعل معناه منع العمل التعسُّفي، وامتناع الحكومة المطلق عن الخوض في الكثير من أكثر مجالات الحياة حساسية يُقصد منه ترك هذه المجالات قويَّة وتعمل بصورة طبيعية. وإذا وضعنا المنع المطلق الذي ورد في التعديل الدستوري الأول يمكننا القول إن الدفاع عن اجراءات الديمقراطية الدستورية، في أبسط صورة، موجَّه نحو الحصيلة أو النتيجة، حتى لو كانت «سلبيَّة» في طبيعتها – أي تجنُّب الظلم الخطير. وهكذا فإن النظرة البراغماتية للإجراءات بصورة عامة (وهي النظرة التي سبق أن أشرْت لها) لها دلالتها بالنسبة للإجراءات السياسية والقانونية للديمقراطية الدستورية. فالغاية محدَّدة بطريقة واضحة إلى حد كبير: وهي تجنُّب الظلم الخطير؛ والوسيلة الملائمة، عندئذٍ في العصر الحديث، إن لم نقل في كل العصور إلى الأبد، هي صورة أو أُخرى من النظام الانتخابي، أو صورة أو أُخرى من العملية المطلوبة بحكم القانون. فالوسائل لها أهمية هائلة، ولكن ليس بأكثر من كونها أدوات؛ فلا تُعْتبر أن لها قيمة متأصلة في حدِّ ذاتها.

في الوقت نفسه، قد تهيئ النظرة المريبة أخلاقياً تبريراً تمهيدياً آخر لاجراءات الديمقراطية الدستورية. فقد يُنظر للاجراءات، على نحوٍ يحتمل أن يكون مميَّزاً، على أنها قادرة على استخلاص قبول الرأي العام بسبب التساهل أو التدليل الذي يحظى به الناس عن طريق هذه الاجراءات. فالحكومة المنتخبة تقدِّم للناس كلَّ ما يريدون؛ والعملية القانونية الواجبة تجعل الأمور سهلة عليهم في مشاكستهم. وبمثل هذا الانصياع وهذا التوافق بين ما يريده الناس وما يفعله متسنِّمو السلطة، فإن مسألة القيم تنحسر. وبالنتيجة فلا بد وأن تصبح الشكوى محدودة جداً: إذ لا ينبغي لها أن تلامس الإجراءات ذاتها، في حين يتم تحمُّل أي شكوى حول النتائج، وإن كان لا يُنظر لها إلا كتعبير شخصي. وهكذا تحدَّث الإجراء السياسي أو القانوني: ولا بدَّ من قبول التصويت أو الحكم. ونعود ونقول إن أولئك الذين لم ترُق لهم

النتائج فقد أتيحت لهم الفرصة؛ ولا يمكن إلقاء اللوم على أحد. ومن هنا فإن الاجراءات ستحصل، إذا فهمها المجتمع على هذا النحو، على النتيجة الهامة المتمثلة في حدوث الاستقرار، وإن لم يكن للإجراءات أية قيمة متأصِّلة.

٣- غير أن إجراءات الديمقراطية الدستورية تستحق دفاعاً أكثر ثراءً من هذا. وهذا لا يعني الحطَّ من قدر تجنب الظلم الشديد أو استقرار القبول الشعبي. بل إن كلَّ ما يعني هذا هو القول إن النتائج القيِّمة ليست الأمور القيِّمة الوحيدة المرتبطة بالإجراءات السياسية والقانونية الخاصة بالديمقراطية الدستورية. فهذه الإجراءات ليست محايدة أو خالية من القيمة ذاتياً. بل تحصل على قيمة ما، ولكنها أيضاً قيِّمة في حدِّ ذاتها. وحتى لو أخذنا بالرأي الواسع بأكبر ما يكون الخاص بالنتائج القيِّمة (بالإضافة إلى تجنُّب الظلم الشديد واستقرار القبول الشعبي) التي تحصل عليها الإجراءات[٤]، فإننا لن نصل إلى الأمر الأساسي. وحتى لو قلنا – على افتراض أن واقعنا يسمح لنا بذلك – إن الإجراء الانتخابي يوصل إلى تحقيق السياسات الاجتماعية العادلة والمعقولة، وإن الإجراء الواجب يؤدي إلى تحقيق الحكم الصحيح والعقوبة المناسبة، فإننا حتى مع ذلك لن نكون قد وصلنا إلى لبِّ الأمر. إذ لا زلنا لم نقدِّم للديمقراطية الدستورية الدفاع الذي تستحقه – أو ذلك الدفاع الذي ينبغي أن تستحقه لو كانت الأحوال الاجتماعية مختلفة أو أفضل.

وقد يقال إن إجراءات الديمقراطية الدستورية لا تحصل على نتائج قيِّمة (أي أنها تحصل على قيمة) فحسب؛ بل إنها تخدم وتشتمل على وتعبِّر عن القِيَم. ومعنى القول بأن هذه الإجراءات لها قيمة متأصِّلة أو إنها تحتوي على قيم هو أنها تخدم وتشتمل على وتعبِّر عن (أو ترعى) القيم. (ولا نستطيع هنا البحث في القيمة المتأصلة، إذا كان هناك ثمَّة قيمة متأصلة، للإجراءات السياسية والقانونية أو أي نوع آخر من الإجراءات. والحدس البسيط هو أن الإجراءات السياسية والقانونية للديمقراطية الدستورية هي أكثر الإجراءات السياسية والقانونية قيمة متأصلة.)

ولنأخذ الآن ثلاثة مصطلحات، ونشرح باختصار ما الذي تعنيه وكيف يمكن توضيحها.

فالنظام الانتخابي[٥] يخدم القيم عن طريق اعطاء الفرصة للمواطنين (سواء كانوا مواطنين عَرَضيين أو من «الطبقة السياسية» (بمن فيهم الذين يسعون للمناصب)[٦] – كي يكون لهم خبرة قيِّمة أخلاقياً، وكذلك أيضاً خبرة قيِّمة جَمَالياً وروحياً أو وجودياً. هذه التجربة مُثْرية، بل حتى إنها تحويليَّة. وفي إطار القواعد الأولية الأساسية التي تغطي الانتخابات، فإن نشاطات من مثل الحملات والمؤتمرات الحزبية وجماعات الرأي العام والجماعات الضاغطة

وجماعات الاحتجاجات وغيرها من الروابط الطوعيَّة المرتبطة سياسياً، هذه النشاطات تهيىء الفرص للمنافسات المنظَّمة، أو «اللعب الجاد»، أو الصراعات (المسرحية) السياسية. فالنظام الانتخابي (وكل ما يُسانده ويُبْقي عليه) يسحب مقادير من التجربة المحتملة من قساواة أو مراوغة الاستراتيجيات غير الانتخابية من مثل وراثة المناصب والمحاباة الشخصية والترقية العِصاميَّة أو اليانصيب. وبهذه السحوبات فإن النظام الانتخابي يستخلص أموراً مثل الطاقة والشجاعة والاستعداد والصراع والطموح ويشكِّلها ويكبحها ويكثِّفها ويهذِّبها ويجعلها قابلة للفهم ويجمِّلها؛ وتقوم هذه السحوبات بكل ذلك دون إحداث أي ضرر. أو إنها إذا قامت بكل ذلك، ولكن ليس بدون ضررٍ تماماً، عندها فإن ذوي العقل الراجح على الأقل سيرون أن الأضرار تقع في معظمها على الباطل: أضرار يُفترض أن تكون مؤذية ولكن ليس بالضرورة ذات أهمية.

فالنظام الانتخابي يشتمل على قيم عن طريق تأسيس علاقات رسمية (أولاً) بين الحكومة وجميع المواطنين، و (ثانياً) بين جميع المواطنين. وتصل هذه العلاقات مباشرة إلى الكثير من نواحي الهويَّة الشخصية. وأول هذه العلاقات هي تبلور الفكرة القائلة إن أصحاب المقام الرفيع (أي الرسميين الذين يضعون القوانين والسياسات ويطبقونها) هم أقلُّ شأناً من أُولئك الذين يحكمونهم، لأن سلطتهم (أي أصحاب المقام الرفيع) هي مجرد سلطة مؤقتة يمكن إبطالها، وأن عليهم أن يسعوا لها ويكسبونها ومع ذلك لا يظنُّون أنهم يستحقونها أو جديرون بها. فالسلطة هي شحَّاذ (أو متوسِّل). وطاعة الناس ليست لأشخاص طبيعيين، وليست تفاهماً نَزَل به الوحي، وليست وصايا بَلْقاء، بل هي (أي طاعة الناس) لمتسنِّمي الوظائف الذين يستخدمون سلطتهم وفق قواعد معيَّنة ويُظهرون هذه السلطة في تلك القواعد. والنظام الانتخابي لا يتناغم، حقيقةً، مع الفكرة القائلة بسيادة الحكومة. أما العلاقة الثانية فهي بلورة الفكرة القائلة بأنني، ورغم أنني مجرَّد ناخب من بين الناخبين، وأنني لست بناخبٍ إلا عندما اختار أن أكون ناخباً، رغم ذلك فإنني قد أجد في هذا الوضع – كما قد يجد كلُّ الآخرين – سلسلة من الصفات منسوبة لي كمواطن مؤكَّدة ومعترف بها من قِبَل زملائي (المواطنين) بمثل ما لهؤلاء الزملاء من صفات مؤكَّدة ومعترف بها من قِبَلي أنا كذلك. وتشمل هذه الصفات: أنا يُحسب حسابي؛ أنا أُحسب كواحد فقط؛ أنا لي حساب مُستَحق؛ أنا أُشارك ببراءة؛ أنا أستطيع أن أُقرر؛ أنا أُقدِّم نفسي دون أن أشعر بالخجل؛ أنا أستطيع أن أجيب بغلظة (أو حِدَّة)؛ لي الحق في أن يتحدثوا معي؛ أنا جزء من التكوين النهائي للهيئة السياسية؛ أنا أُناصر هذا الجانب أو ذاك دون قَصْد شرير؛ ينبغي أن يكون لي حق الوصول (إلى حَقٍّ أياً كان)؛ أنا أحكم على الأمور وأقبل

بالحُكم عليّ دون أن يمسّني عار الوقاحة أو التجرؤ (على الآخرين)؛ أنا أكسب حتى في الخسارة. (وبالمناسبة يمكنني القول أن بعض المنظرين قد وجدوا أن بعض هذه القيم متضمّنة في النظام الانتخابي، مثل حق تقرير المصير الفردي أو الإستقلال الذاتي، ويبدو لي أن الموافقة الفردية (مقارنة بموافقة الشعب) ليست موجودة، أو أنها موجودة بشكل غايةً في الوَهَن والضعف، إن لم نقل بشكل لا يزيد عن كونه طيفاً أو شبحاً. وهكذا، فإن النظرية الحالية للقيمة المتأصّلة لإجراءات الديمقراطية الدستورية نفسها بحاجة إلى مراجعة، عندما يكون الأمر متعلقاً بالقيم المتجسّدة أو المتضمّنة في العلاقتين اللتين عرضتهما في الأسطر السابقة. ولا بد للعمل المتمثل في توسيع إدراكنا لقيمة إجراءاتنا أن يتضمّن كذلك بعض التفريغ).

والنظام الانتخابي يُعبّر عن القيم عن طريق تعليم دروس قيّمة – ومرة أُخرى فإن هذه الدروس ليست قيّمة أخلاقياً فحسب بل قيّمة جمالياً وروحياً ووجودياً. وقد يجد أُولئك الذين يودّون التأمل في النظام الانتخابي ككل في الفرص التي يتيحها للتجربة وفي علاقاته نماذج لجميع أنواع المؤسسات ولجميع أنواع العلاقات غير الرسمية، حتى الحميميّة منها كذلك، وبالإضافة إلى ذلك يجدون فيه شعوراً بالذات وبهويّة ديمقراطية الخصائص. وقد تتحوّل القيم التي يخدمها ويجسّدها الإجراء السياسي من الحياة العامة وتُوضع في الحياة الاجتماعية والعائلية والشخصيّة. وقد يستخدم النظام الانتخابي في مؤسسة ما، على سبيل المثال؛ أو قد يُطالب الأفراد في منظمة أو مؤسسة ما، لا مجرّد اختيار من ينوب عنهم فحسب، بل المشاركة الديمقراطية المباشرة الفعلية؛ أو قد يُصار إلى جعل كلّ الحياة اليومية والحياة العائلية والعلاقة بين الرجال والنساء ديمقراطية أو تسييسها، أي تحويلها إلى ما هو أكثر مواطنة وأكثر مساواة بين البشر. وقد يقوم المشهد المتمثّل في النظام الانتخابي بإشعاع عدد كبير من أشكال التأثير؛ وقد يساعد حقيقةً على تشكيل أو إدامة ثقافة تعكس لذلك هذا النظام، رغم أن ذلك قد يكون أحياناً بصورة مشوّهة أو بمجرد صورة سطحيّة، أكان ذلك بطبيعة الحال خيراً أم شراً. أكان ذلك خيراً أم شراً: هذا بالإشارة إلى صحّة النظام الانتخابي نفسه، وكذلك صحّة كل المؤسسات والعلاقات غير العامة التي تتأثّر انتخابياً، كذلك. وما ينطوي عليه هذا الأمر هو قدرة النظام الانتخابي وطاقته على العمل على خيال أولئك الذين يراقبونه، وطاقته على قيادتهم لرؤية أن في هذا النظام ايضاحات للحقيقة تعمّ كل أركان الحياة. فالنظام يعمل كقوة قادرة باستمرار على الإيحاء. ويضرب النظام الانتخابي المثل، أو يُعتقد أنه يضرب المثل، أو قد يبدو فحسب أنه يضرب المثل على الصفات القيّمة على الدوام. وقد توجد كل هذه الصفات في الحياة غير العامة أولاً. ولكنها تُفعَم

بالحيوية والنشاط وتُقوِّي في الحياة غير العامة عندما تُرى في عالَم الحياة العامة. وكما أن عالم الحياة العامة قد يُغيِّر هذه الصفات وهو يستوعبها في ذاته، كذلك يمكن للحياة العامة أن تغيرها (أي الصفات) عن طريق التعبير عنها خارج ذاتها (أي خارج عالَم الحياة العامة). وهكذا فالمشهد يعود كما بدأ.

وأوجه الاستمرارية بين الحياة العامة والحياة غير العامة شائكة وأحياناً خفيَّة، وفي بعض الأحيان لا تكون إلا أوليَّة. عندها، ربما كان هناك أيضاً أوجه عدم استمرارية وأمور غريبة لا تُمحى؛ ولكنها أمور مرغوب فيها من وجهة نظر كلٍ من الحياة العامة وغير العامة. وعلى أية حال، حيثما تظهر أشكال الاستمرارية الهامة، عندها يمكن أن نتحدث عن ثقافة متكاملة جزئياً على الأقل. وباختصار، فإن النظام الانتخابي يساعد على نشر ثقافة الطاقة والكرامة. والطاقة هي عنوان القيمة الرئيسيَّة التي يتمُّ رعايتها؛ والكرامة عنوان القيمة المركَّبة المجسَّدة. وبسبب الطريقة العامة التي يقوم النظام الانتخابي من خلالها برعاية وتجسيد قِيمه، فقد يقال إنه يعبِّر عن قيمٍ هي الترجمة الدارجة أو العاميَّة (كما يُقال) لتلك القيم التي تجري رعايتها وتجسيدها؛ وبالتالي الدعوة للتوسُّع فيها بأشكال «ترجمتها» أو تحويرها في المجتمع قاطبة.

ومن بين الجوانب الثلاثة للقيمة المتأصِّلة، أيها الأكثر أهمية؟ لا أستطيع الإجابة بكل تأكيد اللهم إلا عند الحديث عن الكميَّات. فكميَّة الناخبين والمراقبين هي أكبر بكثير من تلك بالنسبة للمواطنين الأكثر نشاطاً، رغم أن كل فردٍ بإمكانه أن يكون نشيطاً. وهذا سيقود إلى الافتراض بأن القيم المتضَّمنة والصريحة هي أكثر أهمية من القيم التي تحظى بالرعاية. وزيادة على ذلك، فإن القيم المتضَّمنة والصريحة تبدو لي وكأنها غير ملتحمة: فمجرَّد ناخب ما، وهو يتأثَّر، حتى ولو كان ذلك بشبه وعي،بمكانته كناخب (أو ناخبة)، قد يكون هو الشخص ذاته الذي يطالب بديمقراطية أكبر في البيئة المحيطة به مباشرة. إذن، أيهما أكثر أهمية؛ المكانة العامة أم العلاقات الاجتماعية والخاصة؟ إن عملية تقييم الأهمية النسبية لأنماط المكانة هذه سيكون عملاً مصطنعاً. وما يمنع مثل هذا الجهد من أن يصبح عديم الجدوى كلية هو أنه حتى لو كان النقد اليساري لمصداقيَّة القيم المتضَّمنة صحيحاً، فإن النظام الانتخابي سيظل بإمكانه التعبير عن قيمٍ قابلة للتحويل إلى الحياة غير العامة. ولو كان هذا النظام دون مصداقية ديمقراطية كإجراء سياسي، فإنه مع ذلك سيظل يعمل على جعل بقية أوجه الحياة ديمقراطية. عندها ستكون أكبر نوعية من القيمة المتأصلة في النظام الانتخابي هي القيمة التعبيرية. غير أن القدرة على تعليم الدروس القيمة، على أية حال ستنتهي إذا اعتقد معظم الناس أن النقد اليساري كان صحيحاً، النقد القائل إن القيم المتضَّمنة ليس لها سوى وجود خادع.

ولننتقل الآن إلى الإجراء الهام الآخر من اجراءات الديمقراطية الدستورية: أي الاجراءات القانونية الواجبة.

إنني أدرك أنه عند الحديث عن الاجراءات القانونية الواجبة كمصطلح باللغة الانجليزية أي **due Process of law** فإن هذا المصطلح يقتصر على الاختصاص القانوني الناطق باللغة الانجليزية (وكذا الاختصاصات القانونية الأخرى الواقعة تحت تأثير هذا الاختصاص). وهذا يعني، للأسف الشديد، أن النتيجة هي أن الديمقراطيات الدستورية الناطقة باللغة الإنجليزية تحتوي على إجراءٍ قانوني – وهو واحد من أهم إجرائين في أية ديمقراطية دستورية – ذي قيمة متأصِّلة أكثر من أي إجراء قانوني مطابق له (ويكون ذلك عادة هو التقليد القانوني المدني) في الديمقراطيات الدستورية غير الناطقة باللغة الإنجليزية. والإجراءات القانونية اللازمة أو الواجبة أكثر قيمة من التقليد القانوني المدني الخاص بوضع العدل الإجرامي موضع التنفيذ – هذا إذا ما ربطنا بين العدل وإحداث الألم أو الموت المتعمَّدين.

وأدرك أيضاً أن مصطلح الاجراءات اللازمة أو الواجبة له تاريخ طويل. وقد كان له تفاسير تتنافس فيما بينها. ففي التشريع الأمريكي، كما نعلم، أُثيرت الأسئلة التالية: ماذا تعني هذه العبارة؟ وما العلاقة بين الاجراءات اللازمة والحقوق والامتيازات التي حدَّدتها التعديلات الرابع حتى الثامن التي أُجريت على لائحة الحقوق **(Bill of Rights)**؟ فإذا أُفترض أن معظم الحقوق والامتيازات المحدَّدة أو حتى جميعها هي جزءٌ من معنى الاجراءات الواجبة، إذن كيف يمكن تفسير كلٍ منها؟ وهل أن الولايات المنضوية تحت لواء الاتحاد الأمريكي مُلزمة بالتفسير الفيدرالي السائد للإجراءات الواجبة؟

وعندما أتحدث عن التفوُّق المتأصل للإجراءات الواجبة على التقليد القانوني المدني، فإنني أقصد بذلك العملية الواجبة في خَلق المفاهيم التي قام بها هربرت أل. باكَر **(Herbert L. Packer)** في كتابه الخاص بحدود الجزاء الإجرامي **The Limits of Criminal Sanction** تحت عنوان ما معناه نموذج الاجراءات الواجبة **"Due Process Model"**[٧]. ويمكن أن افترض اسماً آخر لها قد يكون «الاجراءات الواجبة الموسَّعة». والمصطلح المقابل الذي يضعه باكر هو نموذج السيطرة على الجريمة **"Crime Control Model"** الذي يُسمِّي ذلك الاتجاه في التشريع الأمريكي والممارسة القانونية لتضييق مفهوم الاجراءات الواجبة بأكبر قَدَر ممكن، بينما لا يزال يحتفظ بإجراءات مُعْترف بها على أنها أنجلو – أمريكية. وهذا الاتجاه الأخير إما أنه يستثني معظم الحقوق والامتيازات المحدَّدة أو جميعها من معنى الاجراءات الواجبة، وبالتالي يحرِّر الولايات منها (حيثما يسمح بذلك دستور أي ولاية من الولايات)؛ أو أنه (أي الاتجاه الأخير) يشملها بشكل يُفَسَّر تفسيراً ضيِّقاً. (وغني عن

القول أنه عندما يُواجَه أنصار هذا الاتجاه بالضرورة الواضحة لإلزام الحكومة الفيدرالية بالتعديلات الدستورية الرابع حتى الثامن، فإنهم يقدّمون تفسيرات ضيّقة.)

ولأغراض هذا البحث فلا يهم بصورة خاصة ما إذا كانت الاجراءات الموجبة تضم التعديلات الرابع حتى الثامن أم لا كجزء من كل معنى من معانيها، طالما أنه كان مفهوماً إنني استخدم، ضمن هذا الإطار، العملية الموجبة على أساس أنها تعني مجرّد ذلك، أي تعني إجراءات موجبة موسّعة. ولا تمثّل الحد الأدني من متطلبات القاعدة القانونية غير القسريّة (كما صاغها لُون فولر **Lon Fuller** في كتابه عن أخلاقية القانون **The Morality of law**[٨] فحسب، بل تمثّل النظام المُعادي والحقوق والامتيازات المحدّدة في التعديلات من الرابع حتى الثامن، المفسَّرة تفسيراً سخياً والمقروءة على أنها تشمل القاعدة الإبعادية **(exclusionary rule)** (وأميل، على أية حال، إلى الإعتقاد أن الأسباب الأخلاقية التي تقدَّم لتفسير الاجراءات الواجبة في أضيق معانيها كافية لجعل اجراءات موجبة موسّعة أمراً ضرورياً). ودعنا الآن نطرح هذه التعقيدات جانباً ونلتفت إلى فكرتنا نحن حول الاجراءات الواجبة.

فالمواطن – أكان ناخباً أو مواطناً عَرضيّاً أو ساعياً لمنصب – هو الوحدة الأساسية في النظام الانتخابي، أو العامل الذي يجد في هذا النظام فرصة لممارسة التجربة وهو الذي يتورَّط في هذا النظام في علاقات لها دلالتها وإيحاءاتها. فالممارس لتجربة القيمة المتأصلة للإجراء السياسي هو المواطن (كما هو أو هي أيضاً المنتفع المفترض لمخرجاته القيّمة). ماذا نقول نحن عن الاجراءات الواجبة؟ إننا نقول إن الحكومة هي وكيل هذه العملية. فهي تخلق وتدير نظاماً يحاول الحصول على المخرجات القيّمة للعدل القانوني. وفي هذا النظام، تؤكّد الإجراءات الواجبة ذاتها عن طريق فَرْض الامتناع أو المنع على الحكومة. ومن منظور القيمة المتأصلة، فإن الحكومة هي الوكيل أو اللاعب الرئيسي في الاجراءات الواجبة، وأعمالها القيّمة بصورة متأصّلة هي الامتناع أو المنع. فهي مكبوحة الجماح عن عمل (أي تكبح جماح نفسها، مثالياً، عن عمل) ما تودُّ أن تفعله أو ما يمكن أن تظنّ أنه يجب أو ينبغي أن تفعله، أي ما تفعله الحكومات الأخرى كما لو كان ذلك يتمّ بدون تفكير. (والأصحّ من ذلك هو أنَّ متسنّمي الوظائف المرتبطين بإدارة العدل الجنائي مقيَّدون جداً، أو أنهم يقيّدون أنفسهم. وهم كمجموعة يمثّلون اللاعب الرئيسي.)

ولكنَّ قول ذلك لا يعني القول بأن العامل الرئيسي هو الممارس الرئيسي للقيمة المتأصلة. والشخص الذي هو، كما يقال، هدف الامتناع والمنع، الشخص الذي يتم الاعتراف بحقوقه في الاجراءات الواجبة، هو الممارس الرئيسي للقيم المتجسّدة. ومن ناحية أخرى، فإن الناس بعامة، إذا كانت لديهم الاستجابة مؤهلون لتعلّم الدروس الكبرى

التي تعلِّمها الاجراءات الواجبة لهم، أي يكونوا الممارسون الرئيسيون للقِيَم الصريحة.

وسأتناول الآن جوانب القيمة المتأصلة في الاجراءات الواجبة بالترتيب.

إن الاجراءات الواجبة ترعى القيم عن طريق اتاحة الفرصة لمختلف الأفراد للوصول إلى بعض أنواع التجربة القيِّمة. إذ تعطي متسنمي الوظائف المعنيِّين تجربة الامتناع أو كبح الجماح؛ والقضاة تجربة عدم التحيُّز؛ والمحلَّفين تجربة التداول؛ والمحامين تجربة اللعب الجاد. ولكنَّ، أولاً، وقبل كل شيء، تعطى المشتبه بهم والمتهمين والمسجونين تجربة أن تكون كرامتهم مُصانة ومحترمة عندما يبدون، في نظر الآخرين، وفي كثير من الأحيان في نظر أنفسهم، وكأنهم قد فقدوا كرامتهم لأنهم فشلوا في احترام كرامة الآخرين. وبهذا المعنى، فإنهم الممارسون أو المجرِّبون للقيمة المتأصلة للإجراءات الواجبة.

ولكنني لا أعتقد أن القيم التي ترعاها الاجراءات الواجبة هي على نفس القدر من الأهمية تقريباً كالقيم التي تجسِّدها وتعبِّر عنها. وحيثما أجد أن من المشكوك فيه أو من الصعب تقدير الأهمية الأخلاقية النسبية لمختلف جوانب القيمة المتأصلة للنظام الانتخابي، فلن أذكر هنا سوى اللاتماثل بين الاجراءات السياسية والإجراءات القانونية.

تجسِّد الاجراءات الواجبة القيم عن طريق إقامة علاقات رسمية بين الحكومة وأشخاص معيَّنيين، هم الذين يقعون في حبائل القانون الجنائي. وفي دفاعه عن توسيع دائرة الامتياز الخاص ضد التوريط الجنائي الذاتي لتشمل الاستجواب قبل توجيه الاتهام، قام إيرل وارن **(Earl Warren)**، رئيس المحكمة العليا الراحل، بإيجاز بارع بتوضيح القِيم التي تجسِّدها بالفعل الاجراءات الواجبة ككل. ففي جملة رئيسية، كتب يقول:

> للمحافظة على «توازن عادل بين الدولة والفرد»، وللطلب من الحكومة «حَمْل العبء بأكمله على عاتقها»،... ولاحترام عدم قابلية الشخصيّة الإنسانية للانتهاك، فإن النظام الإتهامي الخاص بالعدالة الجنائية لدينا يقتضي أن تقدم الحكومة التي تسعى لمعاقبة فردٍ ما الدليل ضده بجهدها الذاتي المستقل، وليس بطريق الوسيلة القاسية السهلة المتمثلة في انتزاع ذلك الدليل قسراً من فمه[9].

وعن طريق اعترافها بالحقوق الكبرى في التعديلات (الدستورية) الرابع حتى الثامن، فإن الحكومة تخلق علاقات لها معانيها الأخلاقية التي لا تُقدَّر بثمن. وكتوسعة لعبارة وارن نقول: مهما يكن الفِعل الذي تقوم به، فلا يمكن على الإطلاق أن يقال عَنك أنك غرمت (خسرت) بعض الحقوق؛ فالنقيصة (الرذيلة) والخطأ لهما حقوقهما؛ ولن ينتقص من مكانتك كشخص أمام القانون الشرُّ الذي قد تكون قد ارتكبته؛ وليس للحكومة أن تلجأ إلى أية وسيلة، حتى لو كانت فعَّالة، إلا إلى بعض الوسائل، حتى لو كان يبدو أنها غير فعَّالة، للحصول على نتائج قيمة

بلا منازع؛ والاستفادة من الشك مهما كان ينبغي أن يفسَّر لصالح الشخص الذي هو الآن تحت رحمة الحكومة؛ والحكومة ستقوى من خصومها حتى تكون المنافسة (بينها وبينهم) جيِّدة؛ «والضعفاء» ينبغي أن يعاملوا على قدم المساواة مع غيرهم؛ و(لا ينبغي أن) تستفيد الحكومة من سوء عملها؛ ولا (ينبغي أن) تتلذَّذ الحكومة بإنزال العقاب؛ فليس هناك سوى المجد الزائف وراء الإدانة وإنزال العقـاب؛ والرفق من شِيم الأخلاقية الصارمة؛ واستئناف الحكم أمر طبيعي؛ ومن البذاءة اكراه شخص ما على التعاون فيما يضرُّه ويؤذيه؛ والنضال هو العدل؛ وهكذا دواليك. وجرت العادة على استخدام كلمتي الإنصاف "**fairness**" والعدالة "**justice**" لتسمية شمولية أشكال الكبح والنهي الخاصين بالإجراءات الواجبة. ولذلك قد نقول إن الإجراءات الواجبة تتضمَّن قيم الانصاف والعدالة، شريطة أن نرى أنهما متضمنتان بطريقة متطوِّرة تماماً. فالإجراءات الواجبة تسعى لتحقيق العدالة القانونية ضمن قيود الإنصاف والعدالة. وببساطة، فالعدالة تتحقَّق بصورة عادلة. وهناك وحدة في الغايات والوسائل وليس مجرَّد تناغم غامض. والإجراءات الواجبة ليست مجرَّد ترف أو زينة قشريَّة.

والإجراءات الواجبة تعبِّر عن القيم عن طريق إعطاء دروس قيِّمة. والطريقة التي تقيِّد الحكومة بها نفسها، ومع ذلك تبدو الحكومة وكأنها تحقِّق ما تريد تشكِّل نمطاً قد يتمحور في تفكيرنا، إذا كنا مستعدين لذلك، ويمكننا من خلاله أن نشتقَّ المواقف والحوافز لحياتنا بأكملها. فما هو عُرضة للخطر هو أكثر من مجرد الإنصاف بمعناه الضيّق وإن كان هذا المعنى الضيِّق يقدَّر تماماً حقَّ قدره: حق المرء في أن يُهتمَّ به وأن تتاح له فرصة الاستماع إليه، والحقَّ في أن يعرف ما هو مُتوقَّع منه. وما هو عرضة للخطر كذلك هو أكثر من مجرَّد المعقوليَّة على ما لذلك من تقدير: أي السماح لكل شخص بالكلام والاستشارة ووضع القواعد الواضحة والتمسُّك بها، وهكذا دواليك. فالإجراءات الواجبة تصبح مُخفَّضة إلى حد ما عندما تجري مساواتها بالإنصاف والعدالة بهذه المعاني. فمن الخير، وإن لم يكن الخير الأكبر، أن يخدم استخدام الحكومة للإجراءات الواجبة في القانون الجنائي، بمعناها المخفَّض والمعدَّل هذا، كنموذج للممارسات الداخلية في مختلف أشكال المنظمات والمؤسسات، أو أن يشجِّع على الأقل الاتجاهات الموجودة من قبل. وفي الحقيقة، فإن من الخير العميم أن يكون ثمة «انصاف أساسي» ومفهوم لائق منتشرين في شتى نواحي الثقافة.

ويكمن وراء هذه القيم الصريحة تلك القيم التي قد يتمثَّلها أي فرد وهو يسير على درب حياته. فقد يقوم الفرد بمحاكاة الحكومة في تعاملاتها مع أولئك الذين يقعون في حبائل القانون عن طريق ممارسته المعادِلات اليومية للانضباط والمنع الخاصة بالإجراءات

الواجبة. وفي حين أن النظام الانتخابي يشجِّع على النشاط (رغم أن هذا النشاط يخضع لقواعد المنافسة)، إلا أن الاجراءات الواجبة تشجع على الانضباط (ولكن ليس على الشلل). فهي تُعلِّم الأهمية المتسامية للريبة والحذر، في الوقت الذي تميل فيه، بكل تأكيد، إلى غَرْس بعض الاستعداد للإمتناع كليةً عن بعض الأعمال ولتوقُّع الشعور بالندم بعد القيام بالكثير من الأعمال. ويتحدَّث باكَر **Packer** عن الشك الذاتي والتصحيح الذاتي المتأصلين في العملية الواجبة[١٠]. ونحن نرى في هذه الصفات كُنْه القِيم المُعبَّر عنها، القيم التي تشعُّ في طول المجتمع وعرضه عن طريق القيمة الواجبة.

وقد يكون الأمر هو أن الديمقراطية الدستورية كظاهرة أخلاقية هي أكثر ما تكون أهمية عندما تجري دراسة التوترات والتماثلات بين النظام الانتخابي والإجراءات الواجبة[١١]. فهذان الإجراءان الرئيسيان ينتمي الواحد منهما للآخر. ولكن سيكون من الخطأ القول إن تناغماً دقيقاً يسود بينهما. كما أنهما ليسا على طرفي نقيض على الدوام. ومن خلال القيم التي يتوصلان لها وكذلك القيم التي يرعيانها ويجسدانها ويعبران عنها، فالقاسم المشترك بينهما هو الاخلاص للفكرة القائلة إن الفرد هو المركز الأخلاقي للمجتمع. فكلاهما ملتزم بمبدأ الكرامة أو «احترام الأشخاص». ولكنهما يؤكدان على هذا المبدأ من جوانب مختلفة.

فالنظام الانتخابي، شأنه شأن الاجراءات الواجبة، يحترم الفرد بصفته يقاسي. ويحاول كل منهما التخفيف من المعاناة. وأما بخصوص الصفتين الأخريين اللتين تشغلان الفكرة التي تستحق الاحترام عند كل فرد – الصفة التي يكون الإنسان بموجبها عاملاً حراً والصفة التي يكون هذا الإنسان بموجبها عاملاً أخلاقياً – فإن الاجرائيين يختلفان. وكما قلنا، فإن النظام الانتخابي هو فعلياً ورمزياً اجراء نشاط وطاقة. أي أن أعماله تتطلب النشاط والطاقة: وعلاقاته تخلق النشاط عن طريق خلق احترام الذات. ولهذا السبب فإن هذا النظام يكنُّ احتراماً هائلاً للإنسان كعامل حر وكعامل أخلاقي أكثر بكثير من أي بديل حديث آخر. أي أنه أداة تحرُّر.

وماذا عن الاجراءات الواجبة؟ إنها تبدأ وتنتهي بمحاولة تخفيف المعاناة، تخفيف معاناة أولئك الذين قد يكونون قد تسبَّبوا في معاناة الآخرين. فاشكال النشاط التي تطلق لها العنان عند القضاة والمحلَّفين والمحامين وحتى عند المشتبه بهم والمتهمين الأذكياء الحذرين هي نشاطات محمودة في معظمها، ولكنها ليست كبيرة. فهذه النشاطات توجد على أية حال في قطاعات كثيرة من قطاعات الثقافة ولا تحتاج لأن تُوجد في الاجراءات الواجبة كي تظل على قيد الحياة وتزدهر خارجها. وفي الحقيقة، فإنها توجد جميعها – حتى الحكمة وحسن

التمييز – في النظام الانتخابي. والإطار الذي تقدِّمه العملية كي يصبح هؤلاء المشاركين عوامل حرَّة لا يمكن أن تكون في نهاية الأمر كبيرة جداً. وما هو كبير جداً هو أن الاجراءات الواجبة (من حيث القيم التي تجسِّدها وتعبِّر عنها) تميل نحو الطرف المطلق في المقياس الأخلاقي. وليس ذلك لأنها تمثِّل في معاملتها للمشبوهين والمتهمين (إذا ما تركنا المسجونين جانباً)، أخلاقية الإيثار وحبِّ الغير؛ أو أخلاقية عدم مقاومة الشر؛ أو عدم ايقاع الألم على الإطلاق؛ أو أخلاقية الرحمة والإحسان والحبِّ والعناية. كما أنها لا تظهر اللين فحسب (مع أنها في بعض الحالات الثانوية تفعل ذلك). بل إنها تُعيد تعريف مفهوم العدالة ليضمَّ خصائص من مثل سماحة النفس والتجرُّد من التحيِّز والشرف – الشرف الذي يتألف من الرغبة في الفوز وفق شروط خاصة فحسب وفي الخسارة بسبب انقضاء القليل من الشكليات. وإذا أخذنا الاجراءات الواجبة بصورة جادة، فإننا سنقول إننا مدينون، الواحد منا للآخر، في الحياة بأكملها، للسلوك السَمْح المتجرِّد الشريف. وتشمل القيم التي تجسِّدها الاجراءات الواجبة وتعبِّر عنها، شكلاً من أشكال النقاء المطلق المتمثِّل في الأخلاقية الدنيوية – أي في الأخلاقية وليس في التنفيل (**Supererogation**) (المترجم: أي أداء عمل زايد على ما هو مفروض أو مطلوب). والإجراءات الواجبة تقوم بذلك كله على نحو سلبي، كما يقال: أي عن طريق الامتناع والمنع.

٤– أودُّ أن أقول، دون شرح طويل، أن بعض الترتيبات أو البنى (كما تميزها بصورة عامة عن الإجراءات) الخاصة بالديمقراطية الدستورية يمكن تحليلها لأجل قيمتها المتأصلة. ففي الديمقراطية الدستورية الأمريكية، فإن فصل السلطات، والمراجعات والموازنات، والمراجعات القضائية والتقسيم الفيدرالي للسلطات والقانون الأساسي المكتوب كلها يمكن أن تُثمَّن بأكثر من المخرجات القيمة التي أقيمت هذه السلطات من أجل الحصول عليها أو القيام بها، وفي الحقيقة من أجل الحصول عليها.

٥– وفي مناقشات القيمة المتأصِّلة للاجراءات، يثور على الدوام، وبحق، السؤال حول كيفيَّة مقارنة الأهمية النسبية للقيم المتضمنة (أي القيمة المتأصِّلة) والقيم التي يتم الحصول عليها. وهذا يساعد، وإن لم يكن كافياً، للاعتراف بأن الإجراءات قيِّمة بغض النظر عن الغايات القيِّمة التي تتوصل لها. وينبغي أن نستمرَّ حتى نعيد ربط الاجراءات بغاياتها. وهذا السؤال كبير وغير متبلور بدرجة لا يمكن التحكم فيها. وكل ما أستطيع عمله هو تقديم بعض المقترحات.

فمن الواضح أنه يمكن اقتراح أن القيم التي يتم رعايتها وتجسيدها والتعبير عنها (وجميعها تضاف إلى بعضها البعض) هي أقل قيمة، أو مساوية في قيمتها، أو أكثر قيمة

من القيم التي تحصل عليها بانتظام إلى حد ما تلك القيم المقدَّمة. أو لربما نقول ببساطة أن الإجراءات لا تحصل على القِيم فحسب، بل إنها تحتوي على القيم كذلك، ثم نتوقف عند هذا الحد. ودون أن أكون قادراً على توضيح موقفي بصورة ملائمة، فإنني أعتقد أن القول بهذا أو ذاك ليس هو الطريقة الأفضل، حتى لو كان هذا القول مفيداً ولربما كان ضرورياً. وليس الأمر هو أن مجرَّد أن مصاعب مقارنة الأهمية النسبية للقيم هي، في معظم الحالات، مخادعة وغير حاسمة، بل وحتى قد تكون سيئة التوجيه. بل، بالإضافة إلى ذلك، إن القول بهذا أو ذاك ينزع إلى خلق نوعٍ من الانفصال بين الوسائل والغايات، بين الاجراءات والمخرجات، حتى عندما يحاول هذا القول إحداث رابطة بينهما. وبطبيعة الحال، فإن الحسَّ العام على حق عندما يرى أن الوسائل والغايات يمكن الحكم عليها بصورة مستقلة عن بعضها بعضاً. فما الذي كنت أقوم به في هذا البحث حتى الآن، إن لم يكن تفحُّص الاجراءات بصورة مستقلة عن مخرجاتها (نتائجها)؟ وكيف يمكن أن يكون هناك اعتراضٌ بأية حال من الأحوال على القيام بعمل بسيط مثل الحكم على طريقة من الطرق في حدِّ ذاتها، في الوقت الذي يحتفظ المرء فيه بحقِّه في الحكم على نتائج تلك الطريقة، وبعد ذلك اصدار حكم على الطريقة ونتائجها كذلك؟

والإجابة التي تنمُّ عن مفارقة، وبالتالي تكون إجابة أوليَّة هي أنه على الرغم من أن الحاجة للوصول إلى غاية ما هي (من حيث المفهوم) في أصل (أو لُبِّ) الوسيلة (أو الطريقة أو الإجراء)، فإن الوسيلة، متى ما تم تثبيتها، قد تُرى وكأنها الوسيلة الوحيدة الصحيحة أخلاقياً والمسموح بها، وأن الغايات القيِّمة التي يُظنُّ أنه تم الحصول عليها بوسائل أخرى ليست في حقيقة الأمر الغايات التي يفترض أن تكون بل بالأحرى هي مجرَّد ظلٍ أو محاكاةٍ لتلك الغايات. والنظر في قيمة الاجراءات في معزلٍ عن نتائجها لا يعدو كونه مجرَّد خطوة أولية، وما يجعلها ضرورية هو المكانة الرفيعة لوجهة النظر القائلة بأن اجراءات الديمقراطية الدستورية هي أدوات محايدة. والهدف الحقيقي هو تبيان أن النتائج لا يمكن تقييمها في معزل عن الاجراءات التي حققتها. فالقيمة المتأصلة للنظام الانتخابي والإجراءات الواجبة ليست كبيرة، أو أكبر من أي نتيجة بعينها أو حتى نَمَط من النتائج فحسب؛ بل إنها فريدة في نوعها وغير قابلة للقياسٍ (وفق وحدات قياس غيرها). وملاحظة ألبير كامو **(Albert Camus)** القائلة بأن الوسائل تبرِّر الغايات ليست عملية عَكْسٍ رخيصة، بل هي طريقة أخرى للتعبير عن وجهة نظرنا في هذا الصدد هذه[١٢].

وبموجب هذا الأسلوب في النقاش، فإن هناك وجهتي نظرٍ مرفوضتان: الأولى، هي أن هناك وسائل كثيرة للحصول على الغاية المتمثِّلة، على سبيل المثال، في الحكم الإنساني أو

إقامة العدالة القانونية؛ والثانية هي وجهة النظر القائلة إن أفضل الوسائل قد تكون حقيقة هي تلك الخاصة بالديمقراطية الدستورية (أي النظام الانتخابي والإجراءات الواجبة)، ولكنها قد تكون ببساطة هي الوسائل الأخرى. وما اقترحه هنا ليس وجهة نظر جديدة، بل وجهة نظر قد لا يزال ينظر لها كوجهة نظر متطرِّفة أو مشوَّشة. ووجهة النظر هذه هي أنه دون النظام الانتخابي بصفته الأساس الحديث للحُكم، فإن الحُكم يفتقر إلى الشرعيَّة؛ وأنه لذلك حُكمٌ بأسلوب الكلام فحسب. ودون الإجراءات الواجبة كأساس، فإن العدل القانوني لا يمكن أن يتحقَّق. ومن غير الإجراءات الواجبة يمكن تحقيق كلِّ أنواع الغايات، ولكنَّ احترام الأشخاص (بكل ما تحمله الكلمة من معنى) يكون قد تمَّ إنكاره. ولهذا السبب، لا يمكن اعتبار الغايات التي تم التوصُّل إليها غايات تخدم الأشخاص الإنسانيين، ولكن لا تخدم، في أحسن حالاتها، سوى المخلوقات الإنسانية. ومن دون الإجراءات الواجبة، فإن العدل القانوني يكون قد تحقَّق على حساب بعض الحقوق الفرديّة، وبالتالي على حساب العدل، ولذلك فإن هذا العدل القانوني، عَدلٌ قانوني ملوَّث. (ويودُّ البعض أن يقولوا أن الذَنْب الوحيد هو الذنب القانوني، وأن الطريقة الوحيدة للتحقق من الذَنْب القانوني هي من خلال الاجراءات الواجبة). ولنضع هذا المعنى على صورة التشبيه نقول إنك عندما تغيِّر الشكل، فإنك تغيِّر المضمون[١٣].

إن النظام الانتخابي هو إطار عمل: وتكاد كلُّ نتيجة معيَّنة يتم التوصل لها من خلاله تكون مقبولة، تماماً بمثل ما أن الأنماط الخصائصية للغايات التي تحقِّقها، مثل الرعاية والتجديدات الاجتماعية، قيِّمة. فالإجراءات الواجبة إن هي إلا مُنْخل: إذ أن كلَّ حكم خاص يظل على قيد الحياة بعد امتناعاتها وممنوعاتها فإنه يكون مقبولاً، تماماً بمثل ما أن غايتها الخاصة بها، وهي العدل القانوني، قيِّمة. وكلٌ من الاجرائين، شأنهما شأن الألعاب، يخلق النشاط الذي يحتوي عليه. والتشبيهان غير الدقيقين، الإطار والمُنخل يقصد بهما توضيح الفرق بين اجراء يستخدم بابتهاج وآخر يستخدم على غير طيب خاطر. وفي الحقيقة، رغم أن الإجرائين يحوِّلان الضرورة إلى فرصة أخلاقية، كما أسلفنا، إلا أننا لا نودُّ وبضمير مرتاح أن نتأسَّى على تطاير الضرورة للإجراءات الواجبة. وحَرِيٌ بنا أن يكون لدينا عالَم من غير جريمة، شريطة أن يظل عالَماً للأشخاص وليس عالَم أغنام. ومن ناحية أخرى، طالما، ولا أكثر من طالما، ظلت الحكومة تجعل السياسة الانتخابية ممكنة وضرورية، فلن يكون بإمكاننا تصوُّر عالم أشخاص دون حكومة. والحكومة الشرعيَّة (أي الحديثة) الوحيدة هي التي تتشكَّل وفق النظام الانتخابي.

وباختصار، عندما ننظر بعين الاعتبار للإجراءات السياسية والقانونية، فقد نصرُّ على أنها هي الوسائل الوحيدة المسموح بها وأنها هي وحدها القادرة حقيقة على تحقيق الغايات

التي نفترضها. والسبب الأساسي لهذا الموقف الذي لا هوادة فيه هو أن القِيم المتضَّمنة في هذين الإجرائين ضرورية لإرساء دعائم مبدأ احترام الكرامة الإنسانية للأفراد في المجتمع ككل، في جميع علاقاته ومؤسساته. والقيم التي ترعاها هذه الاجراءات وتجسِّدها وتعبر عنها ضرورية لوجود الأشخاص. (كذلك هناك ضرورة أيضاً لضمانات وشروط أخرى: وبصورة خاصة جداً: التعديل الدستوري الأول «بصورة مطلقة» **an "Absolutist" First Amendment**. فالوسائل هي الوسائل الوحيدة وهي أكثر من كونها مجرَّد وسائل.

من المؤكَّد أن الغايات لها أهميتها عندما نأخذ بعين الاعتبار مصالح مجتمع ما بأكمله ككل. أما في الجماعات الأصغر شأناً، فقد يكون الأمر تماماً هو أن كل ما يهم تقريباً هو، على سبيل المثال، نوعيَّة المشاركة أو نوعيَّة العلاقات الشخصية. وفي تخلِّيها عن الغايات، فإن الجماعة الصغيرة قد تحوِّل الحياة إلى فن من الفنون. أما المجتمع المؤلَّف من عشرات الملايين فلا يمكن التنظير له على هذا النحو. وموضوعنا الذي نحن بصدده هو الإجراءات في مثل هذا المجتمع. ولكنني أودُّ أن أكون قادراً على القول إنه غير مسموح لنا النظر إلى الغايات إلا بعد أن ننظر إلى الوسائل. فالغايات ليست أُموراً ثانوية: غير أنها ليست الغايات التي نظن أنها غايات ما لم يتم تحقيقها عن طريق اجراءات قيِّمة بصورة متأصلة من مثل الأنواع التي نتحدث عنها.

٦- إن الموقف المذكور أعلاه موقف مهزوز، وأنا على يقين من ذلك. فالمرء لا يستطيع أن يدير ظهره ببساطة للاتهامات الخطيرة التي سِيقت ضد كل من النظام الانتخابي والإجراءات الواجبة على أساس أنهما يفشلان في تحقيق ما يفترض أنهما يحققانه، أو أنهما يرعيان أو يجسِّدان أو يُعبّران عن شائبة (نقيصة) أو لا عقلانيّة. فالمبدأ القائل بلا انفصام بين الاجراءات والمخرجات (النتائج) الذي قدمته في هذا العرض يمكن القبول به، وأن تظل الاتهامات، مع ذلك، قائمة.

ويمكن أن يُقال أن الأمر لا يحتاج إلى الكثير من حضور البديهة لرؤية أن مخرجات النظام الانتخابي والإجراءات الواجبة مفتوحة أمام النقد النسقي. وليس الأمر هو أن كلاً من الإجرائين عرضة للسقوط (أو الانحراف) أحياناً. بل إن الأمر هو أن مخرجاتهما (نتائجهما) تؤلفان نمطاً لا يستطيع الوقوف أمام التمحيص الأخلاقي. فإذا كان الأمر كذلك، عندها، من المحتمل أن الإجراءات ترعى النقيصة واللاعقلانية وتجسِّدها وتعبر عنها. ولو سلَّمنا أن الرابطة بين الإجراءات والمخرجات ضرورية وليست طفيفة أو عَرَضيَّة: تكون هنا المشكلة بالضبط. ونحن على معرفة بنقد اليساريين للنظام الانتخابي: وهو أن إجراء الطاقة (النشاط) هو إجراء يرعى الخداع والاستغلال والفساد واللاعقلانيَّة؛ ويشتمل

على علاقات لا مساواة لا متغيِّرة بين الحكومة وبين جميع المواطنين، ويعبِّر عن قيم ليست أفضل، وليست حقيقة مختلفة عن تلك القيم التي يرعاها ويجسِّدها. والنظام الانتخابي مُعَدٌّ نيابة عن مختلف أنواع الامتيازات، ولكن عن الثروة بصورة خاصة. وعندما لا يخدم كمجرد طقوس جوفاء تصرف الانتباه بعيداً عن أولئك الناس غير المنتخبين الذين يسيطرون على السلطة الأساسية في المجتمع، فإنه يعمل بانحياز لا رجعة عنه في سبيل المحافظة على الامتيازات. وكلُّ منافساته وصراعاته وخلافاته وخياراته ومناقشاته كلها تحدث في نطاق مدى ضيِّق بصورة منافية للطبيعة أو العقل – منافية للطبيعة أو العقل بصورة خاصة لأنه يُظنُّ بشكل زائف أنها واسعة إلى ما لانهاية. فالنظام الانتخابي في المجتمع الرأسمالي أداة لسيطرة النخبة وهيمنتها.

كذلك نحن على معرفة بنقد اليمينيِّين للعملية الواجبة، وهو نقد لخَّصه باكَر (Packer) في مقالته عن نموذج السيطرة على الجريمة **"Crime Control Model"**[١٤]. فالإجراءات الواجبة الموسَّعة (ما أسميها هنا باسم الاجراءات الواجبة) ترعى التشويهات والاستقطاعات التي يقوم بها المحامون والزبائن، وسفسطة وخداع المستشارين، والحذلقة اللاعقلانية التي عليها القوانين المتناقضة الشائكة القديمة؛ وتجسِّد علاقات اللامسؤولية والتهرُّب والتمحور حول الأنا؛ وتعبِّر عن الفكرة العامة القائلة إن من الصواب تماماً في الحياة اليوميَّة أن تكون ليِّناً مع نفسك وأن تفرَّ بأي شيءٍ تحصل عليه وأن تستخدم أية طريقة لكسب مَغْنمٍ ما، وأن تُحرِّف حقيقتك وأن تتجنَّب العقوبات أو الجزاءات المستحقَّة. والخلاصة هي، حتماً، أن المذنبين يظلُّون أحراراً أو يعاقبون بصورة مخفَّفة كثيراً جداً عما يستحقون؛ في حين يظل الضحايا الأفراد دون مكافأة، والمجتمع بأسره يعاني من الإجراءات القانونية التي تشجِّع على الجريمة ذاتها، وليس على مجرد الأنانية غير الإجرامية فحسب.

(كذلك هناك نقد يميني للنظام الانتخابي ونقد يساري للإجراءات الواجبة؛ إلا أنهما في الوقت الحالي أقل إذلالاً من النقدين اللذين ذكرتهما أعلاه، ولا يمكنني هنا عمل أكثر من مجرد الإشارة لهما.)

وهناك خط نقدي آخر يتحدَّى لاانفصامية عُرى الاجراءات والنتائج، وما التردد الذي أبديته فيما يتعلق برأيي إن هو إلا مشتق جزئياً بطبيعة الحال من إدراكي لهذا الخط. وموضوع النقاش هنا هو الإمكانية الدائمة القائلة إن إجراءً ما – الذي يُفهم بشكل صحيح على أنه حالة من حالات النشاط الإنساني – لا بد أن يفشل في مناسبات ليست غير متكرِّرة في تحقيق غايات جديرة بذلك الإجراء. إن هذا ليس نقداً (نسقياً). وكل ما يطالب به هو أن

نتذكَّر أن الوكالة الإنسانية هي وكالة ناقصة. والدفاع عن وجهة نظرٍ محسنَّة للإجراء لا ينبغي له، بدوره، أن يكرِّر الفكرة غير المناسبة القائلة إن الإجراءات تعمل بوكالة لا شخصية أو حيادية. ومتى ما تذكرنا ذلك، فسيكون بمقدورنا الحق في تفحُّص المخرجات أو النتائج والحكم عليها بصورة مستقلة عن الإجراء الذي حقَّقها. وبعبارة أخرى، ينبغي السماح لنا بالقول بأن بعض النتائج خاطئة بصورة خطيرة (أي بمعنى وقوع الشر أو عدم منعه أو عدم تصحيحه) إلى حدٍّ أن القيمة المتأصلة للإجراء لا يمكن أن ترجح كفَّتها على كفَّة تلك النتائج الخاطئة. ومهما يكن الجهد اللازم للمقارنة بين الأهمية النسبية للقِيم المحقَّقة وبين القِيم المتضمَّنة مستحيلاً ، فلا بد من بَذْله. وفي الأوضاع العادية، فإننا نقوم بذلك ولا نبالي: إذ نقبل بالنتائج لا لشيء إلا تحديداً بسبب طبيعة الإجراء والقِيَم التي يتضمنها. غير أن هناك مناسبات عارضة تتعلَّق بالضمير الفردي أو الدستوري عندما يكون الرفض فيها هو الاستجابة الصحيحة، وبخاصة فيما يتعلق بالإجراء السياسي.

وآخر خط من خطوط النقد التي أشير إليها يمكن اختزاله إلى الإصرار على أنه يمكن الحصول على بعض المخرجات أو النتائج، وفي الحقيقة النتائج الختامية أو الأوضاع المضطردة، بأشكال متعدِّدة. فهي لا تستقي هويتها من الاجراءات التي تأتي بها وتحافظ على استمرار وجودها. وبعض الأمثلة على ذلك المحافظة على الحياة؛ والحدّ من العنف؛ وتجنُّب الحروب والسلوك الناجح في الدبلوماسية والحرب؛ وتوفير سُبل العيش؛ والتسامح الحكيم تجاه الكثير من الأديان، والجهود الثقافية والفكرية والتكنولوجية؛ والكثير من السياسات الأخرى. ويمكن للحكومات التي لا تقوم دساتيرها على النظام الانتخابي، بصورة خاصة، أن تحقق كل هذه النتائج الختامية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن «نموذج السيطرة على الجريمة» أو، حقيقةً، بعض الاجراءات القانونية الأخرى، يمكن لها أن تكون قادرة، رغم كلِّ سفسطة بعكس ذلك، على التأكد من حقيقة الذَنْب أو البراءة. فالقاتل هو قاتل.

إن تقديم اجابات شافية وافية لكل خطوط النقد المتعددة هذه هو فوق طاقتي. أما بالنسبة للنقد الأخير، فيمكنني أن أُقرَّ به. نعم إن بعض الغايات يمكن تحقيقها بأشكال متعدِّدة. ولكن عندها فإنني سأصرُّ على أن مكانة المواطَنة ونشاطها أن يعيدان صُنْع العالَم الذي يعيشان فيه. فالحياة هي الحياة، والسلام هو السلام؛ ولكن ليس هناك من حقيقة في النظرية الديمقراطية والدستورية الحديثة إذا كنا على حقٍ في القبول بالنظام والأمن وفق أي شروط مهما كانت. ولا يفترض فينا أن نقبل بأي منفعة إذا كانت مفروضة علينا، في الوقت الذي نستطيع فيه الحصول على تلك المنفعة وكذلك على مفهوم متغيّر تماماً للمنفعة

بصورة عامة دون أن يكون هناك فَرْض غير ديمقراطي علينا. والديمقراطية الدستورية تشجّع على طريقة للحياة، والخصائص المميزة لهذه الطريقة هي التي تشكّل أساس دعواها في التفوق الأخلاقي. وهذه الخصائص تحظى برعاية اجراءاتها السياسية والقانونية وتجسيدها والتعبير عنها. أما بالنسبة للإجراءات الواجبة، تحديداً، فليس هناك من أي اجراء قانوني آخر يستطيع أن يفيها حقها حقاً. وهذه هي دعواها المحدَّدة في التفوّق الأخلاقي. فالقاتل هو قاتل، والإجراءات الواجبة ستصل إليه بدون أن تقوم الحكومة بإدامة الخطأ عن طريق رفضها الاعتراف بحقوق هذا القاتل. والحكومة تفقد مكانتها كحكومة عندما ترتكب خطأ غير ضروري في سعيها نحو الخير؛ فالخير لا يعود خيراً عندما يكون ناجماً عن خطأ غير ضروري.

أما الخطّان الأولان الرئيسيان من خطوط النقد فهما أكثر إثارة للحَنَق والغضب. والعامل المشترك بينهما هو أن أي مدافع عن الفكرة المحسنّة للاجراء ينبغي عليه أن يولي اهتماماً إلى السياق، إلى الحقيقة الاجتماعية التي تعمل الاجراءات من خلالها. فإذا كانت الاجراءات السياسية والقانونية، في بعض أشكالها، أشبه ما تكون بالألعاب من حيث أنها تبدو وكأنها تشكّل عالماً كاملاً، وبالتالي فإننا نركّز كلَّ اهتمامنا على اللعب، فإننا سنكون مخطئين إذا غابت عنا الحقيقة الأولية القائلة إن الإجراء السياسي أو القانوني ليس مجرّد لعبة. إن الحياة الاجتماعية لا تتشكّل كلَّ يوم من جديد إنها موجودة هناك يوماً بعد آخر بحضورها الطاغي، وهي سوف تتعدّى على لَعِب أية لعبة (أو القيام بأي نشاط متكامل في حدّ ذاته). وفي الحقيقة فإن كلمة تتعدّى كلمة بعيدة كل البعد (عن هذا السياق)، ومثقلة جداً بالمعاني الجمالية. والاجراءات تستوعب أو تهضم ما هو خارجي بالنسبة لها، سواء أكان ذلك مشاكل أم قضايا؛ وما تفعل ذلك إلا لأنها موجودة لفِعْل ذلك. والاجراءات لها تأثير متبادل على المجتمع الذي يؤثّر بدوره على هذه الإجراءات. والألعاب ليس لها تأثير على المجتمع أو على الأقل فإن تأثيرها لا يكاد يكون بنفس الدرجة. والتاريخ والطبيعة والثقافة تفعل فعلها الغامض كي تخلق نفس الإهتمامات والمواقف والالتزامات والأهواء والتقاليد والعواطف والأسباب. والناس يصبحون ما هم عليه. وهم أولاً وقبل كل شيء عوامل من عوامل الاجراءات وأدوات تجريبها، وهم أولئك الذين يتأثرون بها من بينهم داخلياً وهم الذين ينتفعون أو يفشلون في الانتفاع من أعمالها. ولا يمكن أن يكون هناك إلا الحالة التي يقوم الاجراء الواحد فيها باعطاء نتائج مختلفة في الظروف المختلفة. ولكنّ القول بهذا لا يعني إعادة السماح بأحقيّة الحكم على الإجراءات والنتائج بصورة مستقلة فحسب، بل إن هذا القول يعني كذلك إن الحقيقة

الاجتماعية تؤثّر بدرجة كبيرة على كل جانب من جوانب أي اجراء سياسي أو قانوني. وفي رأيي إن هذا الاعتبار ينطبق بقوة خاصة على الاجراء السياسي.

وفي أمريكا، يتعايش الاجراء السياسي ويحافظ على الوضع الذي يعيش الكثيرون من الناس فيه دون المستوى الاجتماعي الاقتصادي للعيش الكريم. والنتيجة هي أن مصداقية الاجراء تتعرّض للتشويه. وإذا جاز لنا أن نعطي هنا تشبيهاً معكوساً فإننا نقول إن النتائج تُفْسِد الشكل لأن السياق ليس مناسباً كلياً للشكل.

ومع ذلك فإن هذه النقطة علامة فارقة لمدى التنازلات التي أود تقديمها إلى وجهة النظر القائلة إن الاجراءات والنتائج يمكن أن تقوَّم بصورة مستقلة. والحق (فيما يتعلق بالمفهوم) في الحكم (على الاجراءات والنتائج) بهذه الطريقة هو علامة على النقص الخطير الذي يعتري الحقيقة الإجتماعية. وفي حالة النقص الأقل خطورة، فسيكون من حقّنا – أو أكثر من ذلك – أن نُصرَّ على عدم وجود أي انفصام بين الوسائل والغايات، أي بين الاجراءات والنتائج. ولا يعني هذا القول أن كفَّة الوسائل ترجح أخلاقياً على كفَّة الغايات، ولكن هذا يعني أن الغايات هي غايات في الحقيقة لأن الوسائل الوحيدة المسموح بها أخلاقياً هي التي جاءت بها.

لذلك، فإني أتمسَّك بالاعتقاد بأن الحقيقة الاجتماعية للديمقراطية الدستورية، مثالياً، يمكن أن تكون على نحوٍ بحيث تسمح لاجراءاتها الكبرى أن تكون كاملة في حدِّ ذاتها، وغير قابلة لتكون تافهة أو للتشويه بسبب انحطاط الملايين من الناس وغير ذلك من العيوب. ومثل هذا المجتمع لا يوجد في أمريكا، اللهمَّ إلا بصورة تقريبيَّة أو لا يوجد إلا في بعض القطاعات أو في مراحل متكررة، أو لجماعات معيَّنة من المجتمع. وعلى أية حال، فهذا المجتمع (الأمريكي) هو المجتمع الوحيد الأصيل في ديمقراطيته الدستورية، أي في المدنيَّة المتطوِّرة القائمة على الديمقراطية الدستورية. ولمَّا كانت الاجراءات الكبرى أبعد ما تكون عن الحيادية، فلا بد لها أن تكون في صُلب التفكير في الطبيعة الأخلاقية لتلك المدنيَّة.